خصوم «الزعيم» يتساقطون!!

عبدالرحمن مراد

(بعض القوى السياسية و الاجتماعية ظنت ما كنا نكتبه عنها نوعاً من المماحكات الحزبية التي لا طائل منها، واظنها لاتدرك ان المثقف الفرد لايكتب لمجرد المكايدة او استجابة لإملاءات من هنا او هناك - واظن نفسي من اولئك -بل يكتب استغواراً لجوهر الاشياء وقراءة واعية للمآلات، ومثل هذا قد يتأكد لمن يتابع مانكتب في هذه الصحيفة الغراء،

فقد كتبت عن «قوى الانتفاع الثوري» وكتبت عن بعض القوى السياسية والاجتماعية وقرأت كثيراً من هذه المآلات التي اصبحوا فيها من قبل ان يصلوا اليها، ذلك ان قانون التاريخ لايمكنه التغير والتبدل طالما ظل النسق الثقافي هو نفسه الذي كان في الماضي ومايزال يمتد في صميم التجربة الحديثة والجديدة والمعاصرة، اذ لكل حدث تاريخي اشباه ونظائر يمكننا القياس عليها، ومعرفة مايحدث من خلال ما حدث، وكنت قد قلت في اكثر من موضوع ومقال ان الاخوان لن يستفيدوا سياسياً من ثورات الربيع العربي وقلت ان الخاسر الاكبر من احداث 2011م هو الاصلاح وان توهم النصر والتمكين، وقلت ان المنتصر الحقيقي من تلك الاحداث الثورية سيكون الحزب الاشتراكي، ومثل هذه المواقف والمذاهب من القول موثقة وهي مبثوثة في كثير من المواقع الالكترونية لمن أراد التأكد، وهاهو الواقع السياسي يتحدث عن خفوت نجم الجناح العسكري الذي يقوده اللواء علي محسن الاحمر، ويتحدث عن الهوة السحيقة التي وصل اليها الجناح القبلي بزعامة آل الاحمر، فحاشد -وهي القوة الساندة لآل الاحمر- اصابها من التفكيك ما اصابها ولم تعد ترى في اولاد الشيخ عبدالله إلا عناصر استبدادية، ولم يجد الاخوان في التجمع اليمني للاصلاح من بُدٍّ سوى الدخول في مواجهة مسلحة مع الحوثي وتلك المواجهة ستكون هي القَشَّة التي تقصم بعير الاخوان السياسي في اليمن، فالوهم كان فاتحة التيه الذي وصل اليه الاخوان بعد ثورة «30يونيو» في مصر، ولذلك حين سارعوا الى التوقيع على وثيقة بن عمر لم يكن تصرفهم ذلك إلا دلالة على غياب الرؤية وتعبيراً عن حالة الارباك السياسي التي وصل اليها الاخوان، كما ان تفاعلهم مع الاحداث وضعهم تحت طائلة النقد في الخطاب السياسي وحتى الخطاب الديني الذي كانوا يمسكون بزمامه في زمن الرئيس السابق علي عبدالله صالح، فالمنبر الذي كان يوظف لنقد علي عبدالله صالح ويدعو للثورة عليه هو نفسه الآن يمارس الوظيفة نفسها لكن هذه المرة ضد الاخوان انفسهم ومن اخوان لهم يتماثلون ويتجانسون ثقافياً، اذ ان هناك جناحاً في التيار السلفي ينال منهم ويسفه احلامهم ويكاد ينزلهم منازل غير لائقة اخلاقياً وثقافياً وسياسياً، وقنوات «اليوتيوب» تمتلئ بمثل ذلك الخطاب وكذلك الواقع الاجتماعي الذي استيقظ على حين غفلة منهم حين شغلتهم الغنائم والمناصب وتركوا مواقعهم بحثاً عنها.

وأراني كلما أمعنت النظر في هذا الواقع المليئ بكل الاطياف والتناقضات، وجدت عدالة السماء ماثلة امامي، فالذين لهجت ألسنتهم بالقدح واللمز والغمز في الرجل الصبور الزعيم علي عبدالله صالح لم يمهلهم القدر كثيراً حتى جاء من يلمزهم ويغمزهم، والشواهد أكثر من ان تعد في هذا الباب، فقد نال الاصلاح ورموزه واجنحته المختلفة بأكثر مما قالوه في الزعيم وفي نصف عام فقط من سقوط رايتهم، وكثيراً ماكنا نتحدث عن التلازم الجدلي بين الاخلاقي والديني العقائدي، فلم يكن حظنا من الاخوان إلا الإعراض والقول بما يتعارض قيمياً وعقدياً واخلاقياً مع ايديولوجيتهم، ومثل ذلك كان أول بوادر السقوط، واعظم من كل ذلك هو الغفلة والشرود عن عدالة السماء، وهم من كان يتحدث عنها ويكرسها في الوجدان الجمعي، فقد كانت كتب محمود شيب خطاب توزع بشكل ممنهج وكنت واحداً من اولئك الذين قرأوها على أيديهم في المعاهد العلمية التي كانوا يديرونها في النصف الاخير من عقد الثمانينيات، واظن اننا بحاجة الى أمثال ذلك الكاتب كي يتبع عدالة السماء في اليمن في الزمن الممتد بين 2011م الى هذه اللحظة التي ماتزال تشهد عدالة السماء التي تنتصف من الحنق فهو الآن بين فكي الحركة الحوثية وتحت حصارها، وماكان الله لينتصف من هؤلاء القوم لو كانوا على المنهج القويم.

توقيع «الاصلاح» على وثيقة بن عمر تعبير عن حالة الارتباك التي وصل اليها

ومثل هذا المذهب من القول لا أقوله كي يقربني من الزعيم علي عبدالله صالح زلفى فقد غادر السلطة، وحين كان فيها كنت أكثر الناس جرأة في نقده، وماتزال صحوة الاخوان شاهدة على ذلك، كما اني لا اقوله مقابل أجر مالي زائل بل قناعة حرة لايمكنها المساومة مع احد، واقول لمن غمز ولمز بعد مقالي السابق عن علي عبدالله صالح انني لم أستلم من علي عبدالله صالح شيئاً منذ زمن حكمه، فكيف بي الآن، والكل يعلم من كان يتعامل مع الزعيم بانتهازية مفرطة، ولا أعلم لعلي عبدالله صالح من يد عليَّ سوى قنينتين من العطر جاءتاني كهدية مع زمرة من أترابي في ذات مساء في بيته ولست من اولئك الذين اثروا في زمنه ثم كان حظه منهم بضع كلمات نابية حين تبدلت الاحوال والدول.

لقد استعاد الزعيم علي عبدالله صالح ألقه ومجده في بضع سنين، وشبكات التواصل الاجتماعي التي كانت تنال منه أصبحت الآن تمارس ذات الدور مع الأبطال الذين سقطوا مع أول تجربة للشعار الثوري، ولله في خلقه شئون، فالذي ينفع الناس يمكث في الارض وفي الوجدان، والزبد وحده الذي يذهب جفاءً.. ونحن الآن على اعتاب مرحلة جديدة سيقف فيها كل حزب او حركة او تيار او تنظيم على تفاصيلها، وسيعرفون من تجلياتها قيمتهم ومعناهم في الواقع السياسي اليمني.. وإن غداً لناظره قريب.. واولى بكل اولئك ان يعوا وان يعتبروا وان يسيروا في الارض حتى يشاهدوا عاقبة المتقين.

المؤتمر الشعبي رهان المرحلة

محمد علي عناش

(بعض القوى السياسية والقوى الاجتماعية ظنت ما كنا نكتبه عنها نوعاً من المماحكات الحزبية التي لا طائل منها، واظنها لاتدرك ان المثقف الفرد لايكتب لمجرد المكايدة او استجابة لإملاءات من هنا او هناك - واظن نفسي من اولئك -بل يكتب استغواراً لجوهر الاشياء وقراءة واعية للمآلات، ومثل هذا قد يتأكد لمن يتابع مانكتب في هذه الصحيفة الغراء،

مازلنا حتى الآن نؤمن إيماناً مطلقاً بأن المؤتمر الشعبي العام- كتنظيم سياسي واجتماعي كبير- قادر على أن يلعب دوراً محورياً في هذه المرحلة الصعبة من تاريخنا، وقادر على حماية ما تبقى للدولة من مقومات، من الانهيار والسقوط، وأن يصنع لحظة التغيير الوطنية في اتجاه البناء الوطني والديمقراطي وبناء الدولة الحديثة، إما بخيار الحوار والوفاق الوطني الجاد والمسؤول، وإما بخيار قيادة حراك شعبي وسياسي كبير مماثل لما حدث في مصر في30 يونيو الماضي، والخيار الثاني هو الأقرب نظراً لتعنت القوى التي ركبت موجة الثورة تحت مسمى الربيع العربي، واصرارها على المضي في مسار منحرف ومدمر.. فلا نعتقد أن الوقت والظرف العصيب الذي تمر به البلاد، يسمح بإمكانية الحلول الوطنية خارج هذين الخيارين، اللذين تحتمهما المرحلة.. لأن وضع البلاد قد وصل إلى مرحلة خطيرة، باتت تتطلب حلولاً وطنية عاجلة، واصطفافاً وطنياً كبيراً لمنع الانهيار الوشيك للدولة، ووضع حد لكافة التجاوزات والانتهاكات والعبث بالمال العام والفوضى الموجودة على جميع المستويات، منذ ثلاث سنوات من الأزمة الخانقة التي لم تنته حتى اليوم، بل أخذت تتفاقم وتتوسع بأبعاد خطيرة وكارثية، طالت كل شيء الأرض والإنسان والسيادة الوطنية، فكان من أبرز نتائجها، الانفلات الأمني والاغتيالات وأحداث مجمع وزارة الدفاع التي مازالت غامضة ومطموسة الحقائق وبتوافق أطراف نافذة في السلطة، كما كان من الكبائر في فقه الأزمة اليمنية- والتي سوف يسجلها التاريخ في أسوأ صفحاته- تفكيك المؤسسة العسكرية وتحويلها إلى كنتونات حزبية، وتمزيق الوطن بهوية «مطلع ومنزل»، وانتهاك سيادة الوطن وتنصيب بن عمر وصياً أممياً على قرار اليمنيين وشؤون حياتهم وبلدهم.. خلال هذه الفترة قدم المؤتمر الشعبي العام التنازلات تلو التنازلات، وكان السباق إلى طاولة الحوار وطرح المبادرات التي تكفل الخروج من هذه الأزمة المفتعلة، وتجنيب البلاد ويلات الصراعات، مستلهماً في ذلك التجارب المريرة التي مرت بها بعض الدول العربية باسم الثورة والربيع العربي.. أعداء الحرية والتغيير وممتهني حرفة التضليل والمتاجرة بالقضايا الوطنية، من القوى الانتهازية والظلامية والانقلابية.

يظل المؤتمر هو القادر على حماية ماتبقى للدولة من مقومات

كانوا يدركون ما يمثله المؤتمر الشعبي العام من إعاقة لمشروعهم الانقلابي وطموحاتهم اللاوطنية في الاستحواذ على السلطة والثروة، لذا صار المؤتمر كتنظيم سياسي هو المستهدف الأول من قبل هذه القوى، التي سعت جاهدة إلى تفكيكه وإلى إجتثاثه، حيث تعرض للضربات تلوالضربات، بإقصاء كوادره واستهدافهم في وظائفهم ومناصبهم، وتعرض قياداته الوسطية لسيناريو اغتيالات ممنهجة مازالت مستمرة حتى اليوم، يحدث كل هذا في ظل صمت رعاة المبادرة الخليجية وعلى رأسهم المبعوث الأممي جمال بن عمر، الذي لم يعر هذه الممارسات أدنى اهتمام ولم يعتبرها من المعوقات والأسباب التي أخلت بالوفاق الوطني في العمق والمضمون، لكنه يتجاسر على قناتي "اليمن اليوم" و"آزال"، لأنهما صوت إعلامي حر ومهني، يفضح ويفكك أخطاء، وتجاوزات وسلبيات المرحلة الانتقالية التي تحولت على يديه إلى مرحلة انتقامية.. خيار التسوية السياسية والوفاق الوطني الذي استبشرنا به خيراً، فشل في إخراج البلاد من أزماتها ومعالجة القضايا والمشاكل الوطنية، بل أضاف أعباءً جديدة ولم يحافظ حتى على مستوى الوضع قبل الأزمة.. وأمام هذا الوضع المتردي والمخاطر التي تتهدد الوطن ووحدته وسلمه الاجتماعي، في ظل صمت وتخاذل وتواطؤ القوى السياسية والنخب الثقافية المحسوبة على تيار التحديث والدولة المدنية والتقدم الاجتماعي، التى صارت متحالفة وفي خندق واحد مع القوى التقليدية والظلامية أعداء مشروع الديمقراطية والتحديث والتطور الاجتماعى منذ انقلاب 5 نوفمبر 67م، بات الأمر ملقى بثقله على كاهل المؤتمر الشعبي العام كتنظيم له حضوره وجماهيريته، ومعه كل القوى والمنظمات والنخب السياسية والثقافية التي تشعر بما آل إليه وضع البلاد من سوء وتدهور، وتؤمن بحتمية التغيير وتحمل المسؤولية الوطنية في هذه المرحلة، فعلى المؤتمر أن يخرج من دائرة الصمت الشعبي والجماهيري، وأن يغلق بوابة التنازلات فلم يعد الوقت والظرف يسمحان بمزيد من التنازلات والاعتبارات، في ظل استمرار الاستهداف الممنهج لوحدة الوطن ومؤسساته العسكرية والأمنية، وما تبقى قائماً من بُنَى الدولة التي أوشكت على السقوط والانهيار والعودة إلى مرحلة اللادولة واللانظام، فلابد له أن يبادر إلى تفعيل قطاعاته الشبابية والطلابية والنقابية والجماهيرية، لقيادة اصطفاف وطني لانتشال المرحلة من مستنقع الفوضى والخراب وإنقاذ سفينة الوطن من الغرق.

رسالة إلى فخامة الرئيس

وثيقة بن عمر.. تؤسس لتمزيق اليمن

(يبدو ان مؤتمر الحوار الوطني لم يكن موفقاً كما توقع الكثير من الساسة والمتابعين والمراقبين، حيث دخل المتحاورون المؤتمر ليتحاوروا واليمن موحد - وان كانت فيه العديد من المشاكل والقضايا الشائكة والمستعصية عن الحل وأهمها القضية الجنوبية، وقد دخل الجميع الحوار وكما اخبرونا ليعملون على حل كل هذه المشاكل والتحديات وأهمها القضية الجنوبية باعتبارها المدخل الاساسي لحل ومعالجة كل مشاكل وقضايا اليمن، ولكن يبدو ان الحل لم يأتِ منهم بل جاء من المبعوث الاممي لليمن السيد جمال بن عمر.

ياسر شمسان الشبوطي

ان الحوار منذ بدايته لم يكن موفقاً ولعدة أسباب أهمها:

أولاً: لاختيار معظم المتحاورين دون تفويض شعبي ليعبروا عن الارادة الشعبية لمختلف شرائح اليمن..

ثانياً: انعقد مؤتمر الحوار نتيجة الفرقة والانقسامات والخلافات التي كانت ومازالت تشهدها القوى السياسية اليمنية.

ثالثاً: تأكيد المبادرة الخليجية وقراري مجلس الامن الدولي 2014 - 2051 وبيانات مجلس الامن اللاحقة بشأن اليمن أكدت جميعها على وحدة وأمن واستقرار اليمن ولم تعط ذلك القدر من الاهتمام بالقضية الجنوبية مثلما تضمنتها في وثيقة بن عمر شكلاً ومضموناً.

لأنه وبقراءة دقيقة ومتأنية لبنود وثيقة بن عمر لمخرجات الحلول للقضية الجنوبية اتضح لنا جلياً أن قرارات وبيانات مجلس الامن الدولي اللاحقة وما اشارت له واكدته بنود المبادرة الخليجية في مسألة الحفاظ على الوحدة ماهي إلا غطاء يخفي وراءه تمرير اجندات دولية ومغايرة لما حرصت عليه المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الامن بشأن الحفاظ على وحدة اليمن وامنه واستقراره، فالوثيقة في جوهرها وان بدت تخدم مصلحة أبناء المحافظات الجنوبية في ظاهرها فهي تسعى من أجل تحقيق اجندات خارجية اخرى لاتخدم مصلحة الجنوب ولا الشمال على السواء وانما الاجندة الدولية، كما لم تهدف الحفاظ على الوحدة، بل تسعى الوثيقة الى تمزيق الجنوب اليمني الى اقليمين والشمال الى أربعة اقاليم، بل الى تفتيت اليمن بجنوبه وشماله وشرقه وغربه الى دويلات صغيرة متناحرة فيما بينها وادخالها في دوامة عنف مستديم وازمات غير متناهية وتشرذم ونزاع مقيت، وذلك ما اتضح من تلك الوثيقة.

ان التوقيع على هذه الوثيقة وبالصورة التي رأها الجميع تظهر مؤتمر الحوار وكأنه بلا قواعد متفق عليها من قبل الاطراف المتحاورة والمبينة في النظام الاساسي او اللائحة المنظمة لمؤتمر الحوار، كما ان ذلك يعطي مؤشراً خطيراً مفاده ان ثمة اتجاه لفرض خيار لحل القضية الجنوبية وبصورة مبهمة وذلك حين تم ترحيل مسألة عدد من الاقاليم الى مابعد مؤتمر الحوار.. فلم تشر الوثيقة الى الحل بالاقليمين ولا بالستة وجعلتها مبهمة مما يدل على عدم وضوح رؤية الوثيقة للحل الناجع للقضية الجنوبية وجعلها مجهولة المعاني والمقاصد، فبينما رأت الوثيقة تقسيم الشمال الى أربعة أقاليم بطريقة اعتباطية تصر الوثيقة على تقسيم الجنوب الى اقليمين وذلك ما يستحضر صدى المشاريع الاستعمارية القديمة ويعيد الى الاذهان المحميات الشرقية والمحميات الغربيةَ!!

ومن اللافت هنا ان تأتي مباركة وتأييد الاجهزة الامنية والعسكرية في بلادنا لوثيقة المخرجات والحلول للقضية الجنوبية قبل توافق كافة القوى السياسية عليها وعرضها على مؤتمر الحوار في جلسته العامة، وخصوصاً مع فريق القضية الجنوبية للمصادقة عليها ومن ثم اقرارها، وذلك ما يعتبر بمثابة عملية استقواء بالجيش من قبل السلطة وكان ينبغي على مؤسسات الجيش والامن ان تبقى محايدة والنأي بنفسها عن الصراع السياسي في البلاد.

في حين كان يفترض بالاعلام الرسمي والمؤسسة العسكرية والامنية الالتزام بالحياد التام تجاه الوثيقة ريثما يتم التوافق بشأنها من قبل كل الاطراف ويتم الاستفتاء الشعبي عليها ضمن الاستفتاء على الدستور الجديد للبلاد.

والخلاصة نناشد رئيس الجمهورية بان يعيد النظر في بنود هذه الوثيقة ويجعلها خاضعة للنقاش والتعديل وأخذ ملاحظات كل القوى السياسية.